



وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

السياسة العامة لريادة الأعمال

2021

جدول المحتويات

3.....	المقدمة	1.
3.....	سياق السياسة	1.1
3.....	أهداف السياسة	1.2
4.....	محاوور السياسة	2.
4.....	بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال	2.1
5.....	موارد بشرية كفاءة	2.2
5.....	تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية	2.3
6.....	تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل	2.4
7.....	توفير مجالات الدعم	2.5
8.....	النظرة الثقافية لريادة الأعمال	2.6
8.....	الحوكمة	3.

1. المقدمة

1.1 سياق السياسة

- (1) بموجب الدستور الأردني، ووفقاً لقانون رقم (19) لسنة 2019، قانون معدل لقانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، تم إلغاء عبارة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) حيثما ورد النص عليها في أي تشريع آخر والاستعاضة عنها بعبارة (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة)، وتمارس وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مهام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتعتبر الخلف القانوني والواقعي لها.
- (2) وفيما يتعلق بريادة الأعمال، أنيطت بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ("الوزارة") مسؤولية إعداد ومراجعة وتنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال ("السياسة") بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2899) والقاضي بأنه وبهدف توفير الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع ريادة الأعمال في المملكة، ولتمكين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة -مستقبلاً- من مراقبة تنفيذ (السياسة العامة لريادة الأعمال) مع مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات أو إعداد أو تعديل للقوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن تنفيذ هذه السياسة.
- (3) وعليه، تتولى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إعداد (السياسة العامة لريادة الأعمال) لغايات توفير المرجعية القانونية اللازمة لهذه المهمة وما ينتج عنها من التزامات على الجهات الحكومية، ووضع خطة استراتيجية وطنية وفقاً لهذه السياسة.
- (4) إن الغرض من هذه الوثيقة هو تسهيل البيئة التشريعية لريادة الأعمال بالتنسيق مع كافة الجهات وتشجيع الاستثمار في الشركات الريادية الأردنية وإزالة العوائق أمامها، والعمل على إيجاد مصادر لتمويل الاستثمار في المشاريع الريادية بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى مساعدة الشركات الريادية الأردنية في الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة لها وتمكين الرياديين من ابتكار الحلول والمنتجات الإبداعية، وتعزيز قدرة المملكة على التنافس على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال ريادة الأعمال.
- (5) بمجرد إقرار مجلس الوزراء لهذه السياسة، تصبح هي السياسة الحصرية لريادة الأعمال في المملكة، إلا أنه لا تهدف هذه السياسة إلى الانتقال من أو التأثير على صلاحية أي قرار أو إجراء تنظيمي تم اتخاذه سابقاً، ولذلك فإن أي من هذه القرارات والإجراءات تبقى سارية المفعول ما لم يتم تعديلها وفقاً لهذه السياسة.
- (6) تنطبق هذه السياسة على عموم ريادي الأعمال في مراحل تطورها المختلفة، بدءاً من مرحلة ما قبل التأسيس إلى النمو والتركيز على الشركات الناشئة والصغيرة المدعومة بالابتكار بغض النظر عن العمر، وعلى الشركات متسارعة النمو المبنية على الابتكار والتقنيات الحديثة الداعمة، في كافة القطاعات والمناطق في المملكة.

1.2 أهداف السياسة

- (7) تهدف هذه السياسة إلى تهيئة بيئة صديقة ومحفزة لريادة الأعمال في المملكة وإزالة العوائق أمامها بما يضمن تعظيم الإمكانات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية ونموها، ويدفع عجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ويحد من ظاهري الفقر والبطالة ويساهم بزيادة معدل الدخل الوطني للفرد والأسرة الأردنية وتحقيق الرفاهية للمواطنين.
- (8) إن اهتمام الحكومة بريادة الأعمال يأتي انسجاماً مع التحديات التي تواجه المملكة، حيث تدرك الحكومة أن تنمية ريادة الأعمال يعتمد بصورة كبيرة على رعاية مواهب الشباب وتسخير طاقاتهم وبناء قدراتهم وتمكينهم من الانخراط في الإنتاج والعمل. ولذلك، تهدف هذه السياسة إلى إتاحة المجال أمام الشباب واستغلال طاقاتهم وتوفير الظروف الملائمة والأدوات المناسبة لهم للمساهمة بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(9) على الرغم من حجمه الصغير نسبيًا مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن مجتمع ريادة الأعمال في الأردن يتسم بالنشاط والتعاون والابتكار، مما يشجع على بذل المزيد من الجهود لوضع الأردن على خريطة ريادة الأعمال كوجهة محبذة لريادة الأعمال ومركز إقليمي محتمل لبناء مشاريع ريادة الأعمال. لذلك، ستعمل الحكومة من خلال هذه السياسة على إجراء سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتطوير على الأنظمة والإجراءات الحكومية بما يضمن تحويلها من تشريعات وإجراءات مُعيقة إلى مُمكنة وداعمة لمنظومة ريادة الأعمال في المملكة.

2. محاور السياسة

(10) تشير التقارير الدولية المتخصصة في رصد بيئات ريادة الأعمال حول العالم أن الأردن حقق نموًا ملحوظًا في منظومة ريادة الأعمال خلال العقد المنصرم، لا سيما في المناطق الحضرية وخاصة في العاصمة عمان، حيث كان أداء الأردن الأفضل في مهارات بدء التشغيل، واحتل مرتبة جيدة إلى حد ما في مجالات الدعم الثقافي والمجتمعي لريادة الأعمال وقدرة ريادي الأعمال على التشبيك والتعاون، نظرًا لما يتمتع به المجتمع الأردني الفتي من كفاءات أكاديمية ومهارات ريادية وابتكارية في مجالات إيجاد الأفكار والقدرة على التواصل والانفتاح الثقافي والاستعداد للنفوذ إلى الأسواق العربية والعالمية.

(11) تقر الحكومة أنه وبالرغم من كل الجهود التي بُذلت إلا أن منظومة ريادة الأعمال الوطنية لا تزال مليئة بالتحديات المرتبطة بنمو وترابط هذه المنظومة، لا سيما الصعوبات التي تواجه ريادي الأعمال في بدء عمل تجاري، وعدم القدرة على التنبؤ ببيئة الأعمال، وقلة إدماج التكنولوجيا وضعف إمكانات الانفتاح والنفوذ إلى الأسواق العربية والعالمية وتسرب الكفاءات للأسواق المجاورة وتجنب المغامرة والتردد وعدم جاهزية البنية التحتية من تشريعات وإجراءات وتدريب، وعدم توفر الدعم الكافي للبحث والتطوير وتنظيم التجارة الإلكترونية. إضافة إلى تحديات أخرى تتعلق بالضرائب والنفوذ إلى التمويل وتزايد الأعباء المالية على الرياديين.

(12) تدرك الحكومة أنه ولتجاوز هذه المعوقات والوصول إلى منظومة ريادة أعمال وطنية شاملة ومتكاملة، فإنه لا بد من تحديد المحاور ذات الأولوية لريادة الأعمال واعتنام الفرص التي تتيحها الطفرة التقنية التي يشهدها العالم والأردن، والتعبير الملحوظ في ثقافة الشباب بالاتجاه إلى تأسيس مشاريعهم الخاصة بدلًا من الاعتماد على الوظائف التقليدية في القطاعين العام والخاص. وعليه، حددت الحكومة المحاور الستة التالية التي ينبغي العمل عليها لإحداث نقلة جوهرية في منظومة ريادة الأعمال:

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال

(13) تدرك الحكومة أن منظومة ريادة الأعمال المثقلة بالضوابط التنظيمية أو عدم كفاية أو وضوح أو اتساق هذه الضوابط يؤثر على كفاءتها. وتطلب الحكومة أن تتسم البيئة التشريعية والتنظيمية لريادة الأعمال بالمزيد من الوضوح والشفافية وتوفير القدرة على التنبؤ، والتنفيذ المتسق للقوانين واللوائح التنظيمية لما لذلك من أثر كبير على ريادي الأعمال في جميع مراحل ريادة الأعمال.

(14) وعليه، تتولى الوزارة قيادة الجهود الحكومية، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، من أجل تقييم الحاجة إلى إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التنظيمية ذات العلاقة بريادة الأعمال، وإجراء التعديلات وتطويرها وتطبيقها وفقًا لذلك، وإدخال تحسينات جوهرية عليها لتصبح أكثر اتساقًا وصدقية لريادة الأعمال.

(15) تطلب الحكومة أن تشمل المراجعة القوانين والتعليمات التنظيمية المتعلقة بالجمارك والضرائب والشركات والعمل والإدارة المحلية والتنمية الاجتماعية وأية تشريعات أو تعليمات تنظيمية أخرى ضرورية لتمكين منظومة ريادة الأعمال الأردنية.

- (16) كما تطلب الحكومة من الوزارة، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، العمل على ضمان موازنة البرامج الحكومية وبرامج المانحين التي تركز على دعم ريادة الأعمال والابتكار في الأردن.
- (17) واستكمالاً للمنظومة التشريعية لريادة الأعمال في المملكة، تطلب الحكومة من الوزارة العمل على إصدار تعليمات تخصص بتعريف الشركات الريادية والناشئة ووضع معايير لتصنيفها ومراجعة منظومة التوقيع الإلكتروني في الخدمات الحكومية بما يمكن من اعتماد التوقيع الإلكتروني ضمن كافة مراحل تقديم الخدمة لريادي الأعمال.

2.2 موارد بشرية كفوة

- (18) تدرك الحكومة أن كثيرًا من ريادي الأعمال بحاجة إلى برامج تدريبية متخصصة ليس فقط في المجالات المتصلة بالقطاع الذي يعملون فيه وإنما أيضًا بكل ما يتعلق بإدارة الأعمال والإدارة المالية والموارد البشرية والعلوم التقنية وغيرها من المجالات التي تعتبر متطلبًا أساسيًا لنجاح المشاريع ونموها واستمراريتها.
- (19) ولغايات تسهيل رحلة ريادي الأعمال، ستعمل الحكومة من خلال كافة المؤسسات التي تتقاطع مهامها مع منظومة ريادة الأعمال على تضمين برامج تدريبية وتوعوية لموظفيها ضمن خطط التدريب السنوية، تعنى بتعزيز مفهوم ومبادئ ريادة الأعمال لديهم.
- (20) تعتزم الحكومة توفير المهارات اللازمة لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية بشكل خاص، وبشكل أوسع للاقتصاد الرقمي. وبالرغم من توفير الجامعات الأردنية لسنوات عديدة لعدد كبير من الخريجين في تخصصات إدارة الأعمال وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلا أنه كان هناك بعض الانتقادات لضعف مهارات الأعمال التجارية والتواصل واللغة الإنجليزية لدى هؤلاء الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن تدريبهم الفني كافيًا بحيث يلبي متطلبات العمل في جميع المجالات.
- (21) تطلب الحكومة من الوزارة بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، اتخاذ التدابير اللازمة وتصميم البرامج التي من شأنها تعزيز مواهب ريادي الأعمال الحاليين والمستقبليين، والترويج للمواهب والكفاءات المحلية المؤهلة في منظومة ريادة الأعمال لتوفير مورد بشري بتكلفة مقننة عليها، إلى جانب اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة معدل الاحتفاظ بهذه الموارد.
- (22) وتطلب الحكومة من الوزارة العمل، من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، على تصميم وتنفيذ البرامج والمبادرات اللازمة لتحسين المهارات التقنية والمتخصصة والمهارات الشخصية والإدارية للمؤسسين والإداريين في الشركات الريادية، إلى جانب تنمية المواهب المطلوبة في الاقتصاد التشاركي.
- (23) ستستمر الوزارة في توفير التدريب اللازم في موضوعات ريادة الأعمال من خلال محطات المعرفة وتعديل نطاق عمل محطات المعرفة، بما في ذلك توفير المدربين المتخصصين في ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات لتقديم التدريب والدعم للشركات الريادية في استخدام تطبيقات الأعمال الأساسية، إلى جانب خدمات مراقبة الأداء وطريقة تقديم الخدمات، لضمان بقاء الخدمة ذات صلة بما يفي بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات للشركات الريادية.
- (24) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة وكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إدراج موضوعات ومفاهيم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية لكافة المراحل، وتوفير فرص لاحتضان مشاريع الطلاب وتحويلها إلى مشاريع ريادية.

2.3 تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية

- (25) تحرص الحكومة من خلال السياسة على وضع التدابير والإجراءات اللازمة بما يضمن تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية لريادي الأعمال، ووضع الأردن كبوابة للمنطقة وتعزيز الفرص المحلية من خلال

الابتكار في النظام الحكومي وإتاحة الوصول إلى المشتريات الحكومية بما يضمن تحسين السمعة والقيمة السوقية للشركات الناشئة الأردنية.

(26) تتطلع الحكومة إلى تحقيق مستوى أكبر من الشفافية عبر نشر البيانات والمعلومات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والغرف التجارية والصناعية، وزيادة دور القطاع الخاص في تصميم وتطوير الخدمات الحكومية، وتمكين الربط البيئي بين ما توفره الحكومة من تطبيقات وبيانات وأنظمة وخدمات وتحقيق التكامل السريع والشفاف فيما بينها لتعزيز عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

(27) من هنا تكمن أهمية واجهات برمجة التطبيقات في تعزيز المعايير المفتوحة للربط البيئي بين البرمجيات والتطبيقات والأنظمة عبر مختلف الجهات الحكومية، وضمان إتاحة المجال لوصول جميع الجهات المعنية بما في ذلك المواطنين ورياديين الأعمال إلى البيانات والخدمات، إضافة إلى تسريع عملية الابتكار من خلال توفير البيانات وتوسيع الخيارات وعدم التقيّد بجهة وحيدة مزودة للأنظمة. ولتحقيق هذه الغاية، تطلب الحكومة من الوزارة العمل، من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، على تطوير أنظمة الابتكار الوطنية وتمكين الوصول المفتوح إلى واجهات برمجة التطبيقات.

(28) ستستمر الوزارة من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف بالعمل على تمكين وصول الشركات الريادية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال إنشاء منصات إطلاق ودعم خطط تطوير الأعمال لرياديين الأعمال في البلدان المستهدفة، وتسهيل التوافق بين الشركات من خلال أطراف وسيطة من القطاع الخاص.

(29) تطلب الحكومة من الوزارة ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) العمل على تعزيز وتسهيل وصول الشركات الريادية إلى العطاءات الحكومية بما في ذلك العطاءات الكبرى، وذلك عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية، إلى جانب تنظيم أنشطة توعوية وتدريب لرياديين الأعمال لتعريفهم بالمتطلبات اللازمة.

(30) تطلب الحكومة من الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين العمل على إنشاء نموذج تعاون إقليمي يتضمن وضع إطار للمعاملة بالممثل لرياديين الأعمال بدءاً من الأردن والمملكة العربية السعودية ثم التوسع إلى دول أخرى، بحيث يتيح هذا النموذج وصول رواديين الأعمال الأردنيين إلى الفرص والحوافز في المملكة العربية السعودية والدول الأخرى وبشكل تبادلي، بالإضافة إلى تسهيل الاتفاقيات على مستوى العمل بين منظمتي ريادة الأعمال بين البلدين.

(31) بالإضافة إلى ما سبق، ستعمل الحكومة من خلال بيت التصدير الأردني على إتاحة الوصول إلى معلومات السوق المحلي والأسواق الإقليمية والدولية.

2.4 تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل

(32) تدرك الحكومة أنه وبالرغم من الجهود التي بذلت في سبيل تذليل العقبات التي تواجه العديد من الشركات الريادية، يعتبر النفاذ إلى مصادر التمويل أحد أهم المعوقات والعوامل المؤثرة في فرصة إنشاء واستدامة الشركات الريادية وبالأخص في مرحلة التأسيس.

(33) تحرص الحكومة من خلال هذه السياسة على اتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز الوصول إلى مصادر التمويل خلال رحلة حياة الشركة الريادية من التأسيس وحتى النمو وتمكين وتوسيع خيارات برامج الصناديق والمسرات القائمة وإعداد خطط لتحفيز الشركات الريادية تتضمن تقديم مزايا ضريبية والتوجه لإنشاء صناديق جديدة وتوفير مصادر متنوعة لتمويل ريادة الأعمال.

(34) ستعمل الحكومة من خلال الصندوق الأردني للريادة على تمكين الوصول إلى فرص التمويل في مجالات رأس المال الاستثماري والملاك، مع التركيز على جذب الاستثمارات عبر مراحل تمويل ما دون المليون دولار أمريكي، مع الحاجة إلى استثمارات تتراوح بين 200 و500 ألف دولار أمريكي، كما وستعمل الحكومة من خلال الصندوق على دعم شبكات المستثمر الملاك وتحديد حوافز الاستثمار اللازمة وتسهيل الوصول إلى التمويل في مراحل النمو لأكثر من خمسة ملايين دولار أمريكي.

(35) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة على تشجيع الصناديق وحاضنات ومسرات الأعمال على التعامل بوضوح وشفافية مع طلبات ريادة الأعمال، بما في ذلك على سبيل المثال أسباب الرفض، وبيان المتطلبات والمعايير اللازمة وغيرها.

2.5 توفير مجالات الدعم

(36) تسعى الحكومة من خلال هذا المحور إلى زيادة عدد الشركات الناشئة الجديدة مع التركيز على جودة المخرجات من خلال بناء قدرات رواد الأعمال ما يشمل وعيهم وقدراتهم الإدارية ومدى جاهزيتهم كفرص استثمارية بالإضافة إلى توفير التسهيلات المتعلقة بإنشاء الشركات الريادية واستيعاب المزيد منها وتسريع عملية بدء التشغيل لديها.

(37) تطلب الحكومة من الوزارة ووزارة التربية ووزارة التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي تطوير مناهج لتدريس مبادئ الريادة في المدارس والجامعات

(38) تطلب الحكومة من الوزارة والصندوق الأردني للريادة تنفيذ برنامج وطني للحاضنات ومسرات الأعمال بالتعاون مع القطاع الخاص يضمن تفعيل نظام دعم أفقي لريادي الأعمال في المراحل المبكرة وما قبل التأسيس بما يضمن استيعاب المزيد من المشاريع الريادية، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة لريادي الأعمال.

(39) وعلى صعيد الترابط والتشبيك بين مكونات منظومة ريادة الأعمال (بما في ذلك الجهات الحكومية)، تدرك الحكومة أهمية تحقيق التواصل بين الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال في جميع أنحاء المملكة بمن فيهم الحاضنات ومسرات الأعمال والممولون وجهات الترخيص وغيرها، تطلب الحكومة من الوزارة وبالتعاون مع الجهات المانحة تنظيم فعالية سنوية تجمع الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال لتحقيق التشبيك وتمكين التعاون فيما بينها. إلى جانب ذلك، ستعمل الوزارة على تحقيق التواصل بين الجهات المانحة والممولين وريادي الأعمال وتشجيع وتمكين تنفيذ المبادرات التشاركية وتوفير الدعم المادي لهذه المبادرات.

(40) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة والصندوق الأردني للريادة على إنشاء "منصة ريادة الأعمال الوطنية"، والتي تهدف إلى تحقيق تواصل الرياديين مع الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال، وتسهيل الضوء على فرص الدعم وقصص النجاح، وتقديم المعلومات اللازمة لريادي الأعمال في مراحل تطورها المختلفة، بدءًا من مرحلة ما قبل التأسيس إلى النمو، وتقديم المشورة لهم، والإعلان عن المسابقات الوطنية والدولية في مجال ريادة الأعمال، وتوفير قنوات التواصل اللازمة وعبر منصة واحدة.

(41) ستعمل الحكومة من خلال الصندوق الأردني للريادة والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وبرنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف والشركاء في القطاع الخاص على توفير خدمات الدعم المختلفة وتطويرها ورفع جودتها بشكل مستمر وتمكين وصول ريادة الأعمال في مراحل النمو المختلفة (مع التركيز على المراحل المبكرة) إليها في أي وقت، بما في ذلك الخدمات المشتركة وخدمات تطوير الأعمال المتخصصة ورفع جاهزية الشركات كفرص استثمارية.

(42) تتضمن الحكومة من خلال الصندوق الأردني للريادة وبالتعاون مع مبادرة تمويل رائدات الأعمال شمولية تنفيذ برامج الدعم وتوفيرها في كافة أنحاء المملكة بغض النظر عن الجنس والعمر، مع تقديم مزايا تفضيلية على سياق المجتمعات المحلية للمشاريع الريادية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

2.6 النظرة الثقافية لريادة الأعمال

(43) تعتقد الحكومة أنه من الضروري اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تحسين الانطباع العام عن ريادة الأعمال وزيادة الترابط بين مكونات منظومة ريادة الأعمال الأردنية من أجل تحقيق منظومة ريادة أعمال شاملة على المستوى الوطني.

(44) وعليه، تطلب الحكومة من الوزارة ووزارة الشباب ومؤسسة ولي العهد والجهات المانحة بذل الجهود لنشر ثقافة تجاوز الصعوبات والعقبات على المستويين الفردي والمجمعي لتعزيز استدامة ريادة أعمال، ونشر الوعي لزيادة الإقبال على ريادة الأعمال في جميع المحافظات، والترويج لها كخيار مهني بين الشباب بشكل عام وخاصة بين الباحثين عن العمل، والترويج لقصص النجاح لرياديين الأعمال مع تسليط الضوء على النماذج المحلية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

(45) ستعمل الحكومة من خلال الوزارة والبنك المركزي والجهات المانحة على تشجيع جهات التمويل وخاصة في قطاع البنوك على المشاركة في استثمارات رأس المال المغامر.

(46) ستعمل الحكومة من خلال مبادرة تمويل رائدات الأعمال على اتخاذ تدابير تسهم في ردم الفجوة بين الجنسين في منظومة ريادة الأعمال، بما في ذلك تشجيع المزيد من ريادة الأعمال النسائية وتجاوز العقبات القانونية والثقافية.

3. الحوكمة

(47) تنيط الحكومة المسؤولية الشاملة عن مراقبة وإدارة تنفيذ السياسة إلى الوزارة. وعلى الوزارة تقديم تقرير سنوي بواقع حال تنفيذ متطلبات السياسة إلى مجلس الوزراء.

(48) تطلب الحكومة من كافة الوزارات ومؤسسات القطاع العام العمل وفقاً لهذه السياسة، وتقديم تقارير عن إنجازاتها في تنفيذ البنود المطلوبة منها وفقاً لهذه السياسة إلى الوزارة.

(49) تطلب الحكومة من الوزارة، إعداد خطة استراتيجية وطنية لريادة الأعمال تتضمن مؤشرات أداء قابلة للقياس تتضمن عدد الوظائف التي تم خلقها ومقدار رأس المال الذي تم تخصيصه لأصحاب المشاريع الريادية والإيرادات وعدد الشركات الجديدة التي تم تسجيلها ونسبة مشاركة النساء في المشاريع الريادية.

(50) تقرر الحكومة تشكيل مجلس وطني لريادة الأعمال ("المجلس") برئاسة وزير الاقتصاد الرقمي والريادة ("الوزير")، يسميهم مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير ليضم في عضويته أصحاب الخبرة والاختصاص من القطاعين العام والخاص، بحيث يشغل 70% من عضوية المجلس أعضاء من القطاع الخاص، و30% من القطاع العام من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

(51) يتولى المجلس المهام التالية:

- مراجعة وتحديث السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية حسب الحاجة.
- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

- تقييم السياسات المتبعة ومراجعة وتحليل جميع التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال ورفع التوصيات الخاصة بالتعديلات وبما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي للمملكة.
- توقيع.

(52) ينشأ في الوزارة مكتب لإدارة المشاريع الريادية، ويرتبط بالوزير ويتولى المهام التالية:

- متابعة تنفيذ المشاريع في إطار السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية المنبثقة عنها وبالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
- مراقبة التقدم في مؤشرات الأداء الرئيسية.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء، وكلما اقتضت الحاجة، بنتائج أعمال المجلس وأنشطته وإنجازاته والمعوقات التي يواجهها في أداء عمله مشفوعة بمقترحات المجلس وتوصياته.
- تقديم تقرير ربعي عن التقدم المحرز إلى المجلس الوطني لريادة الأعمال.
- استهداف المنظمات المانحة لتمويل مشاريع السياسة والخطة الاستراتيجية لريادة الأعمال.
- عقد اللقاءات المنتظمة مع الشركاء والجهات ذات العلاقة لرصد التقدم في منظومة ريادة الأعمال الوطنية
- متابعة مؤشرات ريادة الأعمال المحلية والدولية لضمان التقدم المستدام فيها لتعزيز مكانة المملكة التنافسية على المستوى الدولي في مجال ريادة الأعمال.
- متابعة تنفيذ التزامات المملكة في الاتفاقيات الدولية في مجال ريادة الأعمال بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية وشؤون المغتربين.
- الإشراف على تمثيل المملكة في المحافل الدولية بالتعاون مع رياديي الأعمال والجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال
- جمع وتنظيم المعلومات عن منظومة ريادة الأعمال من الجهات الفاعلة للاستفادة منها في تسيير منظومة ريادة الأعمال في المملكة.